



الوجه الجديد للقضاة الفلسطينيين

القاضية هالة التي تعتبر إحدى قاضيتين من النساء أنهت مؤخرا برنامج تدريبي لمدة ستة أشهر للقضاة تحت إشراف برنامج التمكين القضائي "سيادة" الممول من الاتحاد الأوروبي في معهد التدريب القضائي الفلسطيني كجزء من عملية الإصلاح "العدالة الآن" التابع لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية. القاضية هالة، التي عملت في السابق كمحامية وكمستشارة قانونية، ستعين قريبا قاضية في محكمة فلسطينية. يعتبر مشروع سيادة التدريب متميز لأنه يتضمن بند عملي في تدريب القضاة والمحتويات النظرية للقانون المدني والجنائي. وقالت القاضية هالة: "لقد استفدت كثيرا من التدريب العملي، حيث كان لنا محاكمات صورية وخبرات حقيقية في المحاكمات. لقد تعلمت كيفية إدارة جلسة محاكمة والتعامل مع ملفات القضايا والمحامين."



بيغاس: المساعدة في بناء دولة فلسطينية

تطوير الحكم الرشيد وسيادة القانون



من الإصلاحات الطموحة للمساعدة في التعامل مع هذا التحدي. يدعم الاتحاد الأوروبي بشكل كامل هذه العملية ويمول عدد من المشاريع الرئيسية في مجال إدارة التمويل العام. ويوجد مشروع بقيمة ٤ ملايين يورو لدعم دوائر الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في وزارة المالية ويساعد هذا المشروع في تحسين إدارة التمويل العام وزيادة الفعالية والمسائلة.

وتم إطلاق مشروع طويل الأمد يتضمن تدقيق الدولة ومكتب الرقابة الإدارية الذي يعتبر مؤسسة التدقيق الخارجي التابعة للسلطة الفلسطينية. يمول الاتحاد الأوروبي أيضا عملية تحديث الجمارك الفلسطينية عبر برنامج ASYCUDA بقيمة ٢,٥ مليون يورو.

وضعت خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية رؤية السلطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية المؤسساتية وطموحاتها لإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية ذات سيادة. يدعم الاتحاد الأوروبي أجندة الإصلاح في الحكم الطموحة عبر آلية بيغاس. يترأس الاتحاد الأوروبي بشكل مشترك مجموعة إستراتيجية الحكم يحضر اجتماعاتها المجتمع الدولي والسلطة الفلسطينية لمناقشة وتنفيذ مبادرات الإصلاح.

ضمان التمويل العام المستقر

تواجه السلطة الفلسطينية كل عام وضعا غير مستقر فيما يتعلق بالموازنة بسبب الوضع السياسي والاقتصادي بالغ الصعوبة. يضع برنامج الحكومة المنفتحة والخاضعة للمسائلة في إطار خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية مجموعة

انتخابات نزيهة وشفافة

تعتبر لجنة الانتخابات المركزية هيئة مستقلة تقوم بإدارة وتنفيذ والإشراف على الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويعتبر الاتحاد الأوروبي الجهة المانحة الأكبر إلى لجنة الانتخابات المركزية. في العام ٢٠٠٨، وافق الاتحاد الأوروبي على منحة عبر آلية بيغاس بقيمة ٧٥٠,٠٠٠ يورو إلى لجنة الانتخابات المركزية من خلال البناء على استثمارات سابقة بقيمة ١٣ مليون يورو من أجل تحديث سجل الناخبين وتوفير برامج تواصل انتخابية في المدارس الفلسطينية لتثقيف الشباب الفلسطيني حول المبادئ الديمقراطية ولتحديث مرافق اللجنة في مجال تكنولوجيا المعلومات. ويعتقد الدكتور حنا ناصر، رئيس لجنة الانتخابات المركزية، أن المشاريع الحالية ضرورية لعمل اللجنة "نحن لجنة انتخابات دائمة. نجري العديد من المشاريع في الفترة ما بين الانتخابات لنشر الوعي حول الديمقراطية وسيادة القانون. سجل الناخبين بحاجة لتحديث مرة كل عام ليتماشى مع المقاييس العالمية. وكان التمويل من الاتحاد الأوروبي إلى لجنة الانتخابات المركزية فعالاً جداً في مساعدتنا للقيام بمهامنا".

www.elections.ps



الضفة الغربية مؤخرًا. توفر بعثة الشرطة الأوروبية إلى الأراضي الفلسطينية التي تأسست عام ٢٠٠٦ مساعدات فنية إلى الشرطة الفلسطينية، بالإضافة إلى التدريب والمشورة في مجالات متعددة، من ضمنها المستوى العملي وحقوق الإنسان والجوانب المدنية في العمل الشرطي. ساهم الاتحاد الأوروبي بمبلغ ٥ ملايين يورو إلى معدات الشرطة المدنية، بما في ذلك معدات الاتصالات والمركبات. وفر الاتحاد الأوروبي ما يقرب من ١٦ مليون يورو لإعادة بناء مركز أريحا للتدريب الشرطي التي صمم من قبل بعثة الشرطة الأوروبية، وإلى الشرطة في المحافظات والمرافق الأمنية.

بناء مؤسسات ديمقراطية

يدعم الاتحاد الأوروبي العملية الديمقراطية الفلسطينية من خلال مساعدة السلطة الفلسطينية في بناء مؤسسات ديمقراطية فاعلة وأيضاً من خلال تمويل انتخابات حرة ونزيهة وشفافة. تسلمت لجنة الانتخابات المركزية قدر كبير من الدعم من الاتحاد الأوروبي منذ تأسيسها. بعثة المراقبة الأوروبية تضمن نزاهة العملية الديمقراطية. ويتسلم جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، الجسم المسؤول عن جمع وتحليل البيانات الاجتماعية والاقتصادية، تمويل من الاتحاد الأوروبي. على سبيل المثال، تم تمويل التعداد العام للسكان في العام ٢٠٠٧ من قبل الاتحاد الأوروبي. ويتكامل هذا الدعم إلى المؤسسات الفلسطينية من خلال تمويل الاتحاد الأوروبي نشاطات المنظمات غير الحكومية لضمان وجود مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة.



إصلاح القضاء

أطلقت خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية عملية إصلاح العدالة الآن لتعزيز نظام القضاء الجنائي والمدني وتدريب وتطوير قضاء نزيه ومحاييد وفعال. يدعم الاتحاد الأوروبي الإصلاح القضائي عبر عدد من البرامج الرئيسية التي تتضمن: إقامة معهد التدريب القضائي الفلسطيني، ونظام تدريب مهني دائم، وتوفير التدريب القانوني للقضاة والمدعين العامين وتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات لكافة الطواقم القانونية، وإقامة دائرة تفتيش ومكتبة قانونية لتدعم مجلس القضاء الأعلى، وتوفير معدات تكنولوجيا المعلومات للجهاز القضائي. وقد قام الاتحاد الأوروبي بتمويل عملية تجميع قاعدة بيانات لكافة قرارات المحاكم الفلسطينية التي تعتبر جزء لا يتجزأ من قاعدة البيانات القانونية والقضائية، المقتفي.

تحديث قوة الشرطة

تحدد خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية الأمن على انه هدف وطني وضروري للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وقد وفرت الشرطة المدنية الفلسطينية تحسناً واضحاً في الوضع الأمني في